

The Effectiveness of Periodic Reports Established under Law 18-15 in Supporting Financial Oversight and Enhancing State Budget Transparency .

- **Abdelbasset Bouziane**¹: MCB, Hassiba Benbouali University, Chlef

Received:25 /12/2025

Accepted :07/01/2026

Published :21/01/2026

Abstract :

This study examines the effectiveness of periodic reports established under Law 18-15—covering the pre-execution, execution, and post-execution phases—in supporting financial oversight and enhancing the transparency of the state budget. The central research question addresses the extent to which this new reporting framework can provide timely and reliable financial information, enabling the early detection of deviations and improving the monitoring of public expenditures. Employing a descriptive-analytical methodology, the study analyzes the legal and accounting framework introduced by the law and evaluates the role of periodic reports in reinforcing oversight mechanisms. Findings indicate that the adoption of these reports represents a significant advancement in the quality of financial information, strengthens both internal and external control mechanisms, and enhances transparency by providing more accurate data on budget execution. However, challenges remain, particularly concerning digitalization and coordination among oversight institutions.

Key words: periodic reports, financial oversight, state budget transparency, budgetary reform, Law 18-15.

Jel Codes Classification : H11.H50.H61.H83.

1 - **Abdelbasset Bouziane**, Financial and Banking Systems, and Macroeconomic Policies in Light of Global Transformations, a.bouziane@univ-chlef.dz

فعالية التقارير الدورية المعتمدة في القانون 15-18 في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة.

- عبد الباسط بوزيان¹: أستاذ محاضر ب ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

تاريخ النشر: 2026/01/21

تاريخ القبول: 2026/01/07

تاريخ الإرسال: 2025/12/25

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة فعالية التقارير الدورية المعتمدة في القانون 15-18، بمراحلها القبلية وأثناء التنفيذ والبعدي، في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة. وتتمحور الإشكالية حول مدى قدرة هذا النظام الجديد للتقارير على توفير معلومات مالية آنية وموثوقة تسمح بالكشف المبكر عن الانحرافات وتحسين متابعة الإنفاق العمومي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الإطار القانوني والمحاسبي الجديد وتحليل دور التقارير الدورية في دعم آليات الرقابة. وتوصلت النتائج إلى أن اعتماد هذه التقارير شكّل نقلة نوعية في تحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية والخارجية، وزيادة مستوى الشفافية بإتاحة بيانات أدق حول تنفيذ الموازنة، رغم بقاء بعض التحديات المرتبطة بالرقمنة وضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية.

الكلمات المفتاحية: التقارير الدورية، الرقابة المالية، شفافية الموازنة العامة، الإصلاح الميزانياتي، القانون 15-18.

التصنيف JEL : H83,H61,H50,H11.

- مقدّمة:

شهدت المالية العامة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة في إطار مسار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي، بهدف الارتقاء بطرق إعداد الموازنة وتنفيذها وتقييمها، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة المالية. وفي هذا السياق، جاء القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية ليؤسس لمرحلة جديدة أكثر حداثة في إدارة المال العام، من خلال إدراج

¹ - عبد الباسط بوزيان، مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية،-a.bouziane@univ-chlef.dz

آليات جديدة للتقارير الدورية عبر مختلف مراحل دورة الموازنة، بدءًا من التقارير القبلية في مرحلة البرمجة، مرورًا بتقارير متابعة التنفيذ، وصولًا إلى التقارير البعدية التي تقدم صورة تقييمية شاملة عن الأداء المالي الفعلي. وتعد هذه التقارير إحدى الأدوات المحورية التي تعول عليها الدولة لتحسين التدفق المعلوماتي، ودعم الرقابة المالية، وضمان استعمال أمثل للموارد العمومية.

وانطلاقًا من الأهمية التي تكتسبها هذه التقارير في تعزيز الشفافية ورفع جودة المتابعة والمساءلة المالية، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى فعاليتها الحقيقية في الواقع العملي، ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح الميزانياتي، خاصة في ظل التحديات المرتبطة برقمنة المالية العامة وتطوير نظم المعلومات المحاسبية. ومن هنا تتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى ساهمت التقارير الدورية المعتمدة في القانون 15-18 في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة؟

ولإجابة عن هذا الإشكال، ينطلق البحث من الفرضية الأساسية التالية:

"تساهم التقارير الدورية، بمختلف مراحلها القبلية وأثناء التنفيذ والبعدية، في تحسين فعالية الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة من خلال توفير معلومات دقيقة وآنية تمكّن من كشف الانحرافات وتحسين اتخاذ القرار العمومي". وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم أدوات الإصلاح الميزانياتي التي يعتمد عليها المشرع الجزائري لتطوير إدارة المالية العامة، وتحديث طرق الرقابة والمساءلة، كما يكتسي أهمية تطبيقية من خلال إبراز دوره في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة الفاعلين في شفافية الموازنة. أما أهداف البحث فتتمثل في:

- ✓ تحليل الإطار القانوني لتقارير الموازنة وفق القانون 15-18.
- ✓ دراسة أنواع التقارير الدورية ودورها في الرقابة المالية.
- ✓ تقييم مساهمة هذه التقارير في تعزيز الشفافية وتحسين تدفق المعلومات المالية.
- ✓ تحديد أبرز التحديات والآفاق المتعلقة بتطبيق التقارير الدورية في الجزائر.

I- الإطار النظري للتقارير الدورية ودورها في المنظومة المالية الحديثة

يُشير الإطار النظري للتقارير الدورية (Periodic Reports) إلى مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تبرر وجود، وهيكلية، وأهمية هذه التقارير في إدارة الشؤون المالية العامة والخاصة.

I-1- مفهوم التقارير الدورية وأنواعها ومعاييرها

نظريًا، التقارير الدورية هي نتاج مفهوم الاستمرارية والمحاسبة (Accountability) وهي وثائق مالية وإدارية تصدر بشكل منتظم (شهري، ربع سنوي، سنوي) لتقديم صورة دورية وموثوقة عن الأداء المالي لوحدة ما (كالحكومة).

I-1-1- مفهوم التقارير الدورية في المالية العامة

تُعَدُّ التقارير الدورية وثائق محورية وإلزامية في سياق المالية العامة، حيث تتجاوز وظيفتها الإدارية التقليدية لتصبح الأداة الرئيسية والمنظمة لتحقيق المساءلة والشفافية على استخدام الموارد الحكومية. هذه التقارير هي عروض مكتوبة ومجدولة تُصدر بانتظام لتطبيق مبدأ الرقابة المالية ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة. وهي تُظهر نتائج تنفيذ اعتمادات

الموازنة وتُقارن بين الأداء الفعلي والتخطيط المسبق، مما يمكن الجهات الرقابية والسلطة التشريعية من مراجعة وتحليل الأداء، فضلاً عن دعم اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب. (احمرو اسماعيل حسين ، 2003، ص15-18).

I-1-2-أنواع التقارير حسب زمن التنفيذ:

يُصنف هذا النوع من التقارير بناءً على علاقته بالمرحلة الزمنية للمشروع أو تنفيذ الموازنة:

• **التقارير القبليّة: (Pre-Implementation)** تُعدّ هذه التقارير قبل البدء الفعلي في تنفيذ أي نشاط أو مشروع، وتُعرف بتقارير الجدوى أو التخطيط الأولي. يكمن الغرض منها في تقديم تقييم شامل للمشروع المقترح، وتحديد المخاطر والموارد اللازمة، مما يُشكل الأساس لاتخاذ قرار الموافقة على التنفيذ من عدمه. (الزبيدي، 2014، ص. 22-24).

• **تقارير أثناء التنفيذ: (Progress Reports)** هي تقارير دورية تُصدر بانتظام طوال فترة العمل، سواء بشكل يومي، أسبوعي، أو ربع سنوي. (الحجاوي، 2004، ص45). وتُعدّ هذه التقارير أداة حيوية لمراقبة الانحرافات، حيث تقارن بين الإنجاز الفعلي وما كان مخططاً له في الجدول الزمني والميزانية، مما يسهل التدخل الإداري لتصحيح المسار ومنع تجاوز الاعتمادات المالية. (العموري، م، ر، 2005، ص77).

• **التقارير البعديّة: (Post-Implementation)** تُعدّ هذه التقارير بعد الانتهاء الكلي من المشروع أو إغلاق السنة المالية، وأبرز مثال لها هو حساب ختام السنة المالية. تهدف هذه التقارير إلى تقييم النتائج النهائية للمشروع، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتشكيل قاعدة بيانات للمشاريع المستقبلية. (الخطيب والمهاني، 2010، ص90-93).

I-1-3-معايير إعداد التقارير في المالية العامة:

يتطلب الإبلاغ المالي في القطاع العام الالتزام بمعايير صارمة لضمان موثوقية المعلومات، والتي تشمل:

• **الوضوح والدقة:** يجب أن تكون التقارير خالية من الأخطاء وأن تُقدم بلغة واضحة ومباشرة لتمكين المستخدمين،

بمن فيهم الرأي العام والجهات التشريعية، من فهم الوضع المالي العام. (احمرو، 2003، ص. 30).

• **الموثوقية والموضوعية:** يجب أن تكون المعلومات مدعومة بأدلة ووثائق رسمية، وأن تلتزم بالمعايير المحاسبية الحكومية الدولية (IPSAS)، لضمان حيادية البيانات وعدم تحيزها لنتائج معينة. (الزبيدي، 2014، ص50).

• **القابلية للمقارنة والاتساق:** يُعد هذا المعيار أساسياً في المالية العامة، حيث يتطلب عرض البيانات باستخدام نفس المبادئ المحاسبية بشكل مستمر، مما يسمح بمقارنة الأداء المالي للدولة عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنة كفاءة الإنفاق بين الجهات الحكومية المختلفة. (الخطيب والمهاني، 2010، ص100).

• **التوقيت:** يجب إصدار التقارير في المواعيد المحددة قانوناً لضمان أن تكون المعلومات ذات صلة ونافعة لمتخذي القرار. (الحجاوي، 2004، ص60).

I-2-عصرنة الحوكمة المالية في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18

تجسد هيكلة النظام الميزانياتي الجديد في الجزائر أحد أبرز التحولات الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة مؤخراً، سعياً وراء تعظيم الاستفادة من الموارد المالية العامة، وعقلنة مسارات الإنفاق بما يضمن تجويد المخرجات الحكومية.

I-2-1- ملامح التحول الميزانياتي في ضوء الإصلاحات التشريعية

انخرطت وزارة المالية في مسار شامل لتطوير آليات إدارة الإنفاق العام، مستندة إلى رؤية إصلاحية مزدوجة تركز على محورين متكاملين: صناعة الميزانية وآليات تنفيذها. ولا تقتصر أهمية هذا التحول على مرحلة التخطيط (الإعداد) فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة هندسة دورة النفقات العامة كركيزة أساسية لتحديث النظام المالي ككل.

ولضمان نجاح هذا الانتقال، رصدت الدولة غلافاً مالياً قدره 30 مليون يورو، استثمر منها فعلياً 18 مليون يورو في المشاريع القائمة، مع جدولة المتبقي وفقاً لمعدلات الإنجاز الميداني. ويهدف هذا الاستثمار إلى اختزال المسارات الإجرائية للنفقة، ورفع كفاءة الأنظمة الرقابية، فضلاً عن تسريع وتيرة تجميع ومعالجة البيانات المالية بمركزية عالية.

و يمكن حصر التوجهات الجديدة لهذا الإصلاح في النقاط الهيكلية التالية: (لحل ك، ل حل، 2025)

- الانتقال من "تسيير الوسائل" إلى "إدارة النتائج": التحول نحو نموذج إداري يقاس فيه النجاح بمدى تحقق الأهداف المسطرة ميدانياً. (OECD, 2019).
- تبني الميزانية البرمجية: استبدال النمط التقليدي (القائم على الهياكل التنظيمية) بنظرة استشرافية متعددة السنوات تعتمد على "البرامج"، مما يوفر مرونة أكبر واستدامة مالية.
- تكريس مبدأ المساءلة والمسؤولية: ربط صلاحيات المسؤولين الماليين بآليات دقيقة لتقييم الأداء ومراقبة جودة التنفيذ. (IMF, n.d.)
- التوازن بين الحرية والمحاسبة: منح مديري المشاريع استقلالية أوسع في اتخاذ القرار، مقابل الالتزام بتقديم تقارير دورية تبرز مستويات الفعالية المحققة.
- تحديث التصنيف الميزانياتي: مراجعة شاملة لمدونة الميزانية لضمان مواءمتها مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة.
- تعزيز الشفافية البرلمانية: الارتقاء بمحتوى الميزانية وطرق عرضها، مما يمنح السلطة التشريعية رؤية أوضح وأدق حول كيفية استهلاك الرخص المالية وتوجيه الأموال العامة.

ومن المرتكزات الهيكلية للإصلاح الميزانياتي التي تستند إلى حزميتين من الإصلاحات المتكاملة: (Bissaad Ali, 2001)

✓ التحول في الفلسفة التسييرية (الشق الإداري)

➤ هيكلية الموازنة وفق منطق البرامج: يمثل هذا التحول قطيعة مع "ميزانية الوسائل" الكلاسيكية؛ حيث لم يعد تخصيص الاعتمادات مرتبطاً بالهيكل التنظيمي للوزارة، بل بمحفظة برامج عملياتية تضم مجموعة أنشطة متجانسة تصبو لتحقيق غايات حكومية استراتيجية، مما يربط الإنفاق بالمرحلات المتوقعة.

الشكل رقم 1: مثال عن تفرعات البرنامج

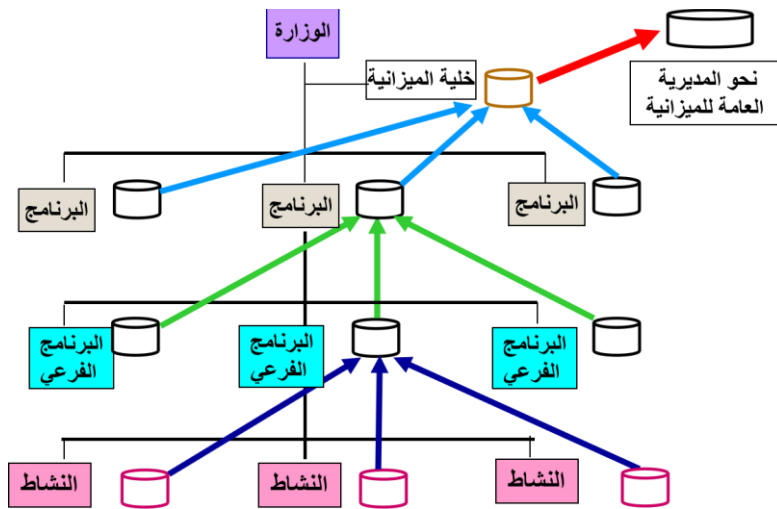


التكنولوجيات البيئية الجديدة

Source : (Bissaad Ali , 2001)

- **التسيير المتمحور حول النتائج:** يعتمد هذا النمط على تبني أهداف دقيقة وقابلة للقياس يضعها المديرون بأنفسهم، مع الاستناد إلى تخطيط استراتيجي متوسط المدى. ويهدف هذا التوجه إلى استبدال التركيز التقليدي على تعبئة الموارد بتركيز أعمق على جودة الإنجاز وتعزيز الشفافية في تدبير الأموال العامة.
- **ترسيخ المساءلة وتقييم الأداء:** يفرض الإصلاح نظاماً صارماً يربط كل برنامج بمسؤول محدد، يمتلك صلاحية اتخاذ المبادرات التسييرية الكفيلة ببلوغ الأهداف، مقابل الالتزام بتقديم تقارير دورية وحصيلة أداء فعلية، وهو ما يتطلب دقة عالية في تقدير الاحتياجات الميزانية لتجسيد تلك المبادرات.

الشكل رقم 2: إعداد الميزانيات



Source : (Bissaad Ali , 2004)

✓ العصرية التقنية للميزانية (الشق المالي والمحاسبي)

➤ الاستشراف المالي متعدد السنوات:

✓ **الاطار الميزانياتي العام:** أداة لترجمة الأولويات الوطنية وتقدير الإيرادات والنفقات في أفق يتعدى السنة المالية، حيث يتم اعتماد "البعد الخماسي" (سنتان سابقتان، سنة التنفيذ، وستان لاحقتان) كمرجع للتخطيط، مع الحفاظ على مبدأ "السنواتية" عند التصويت البرلماني. (لحول ولحول، 2025)

✓ **إطار النفقات متوسط المدى (MTEF):** يضمن استدامة السياسات المالية من خلال الملاءمة بين الموارد المتاحة والأولويات الحكومية، ووضع نظام توزيع يتسم بالواقعية المالية.

➤ **المراجعة الهيكلية لمُدونة الميزانية:** تم تبني تصنيف مزدوج للنفقات يضمن دقة التتبع:

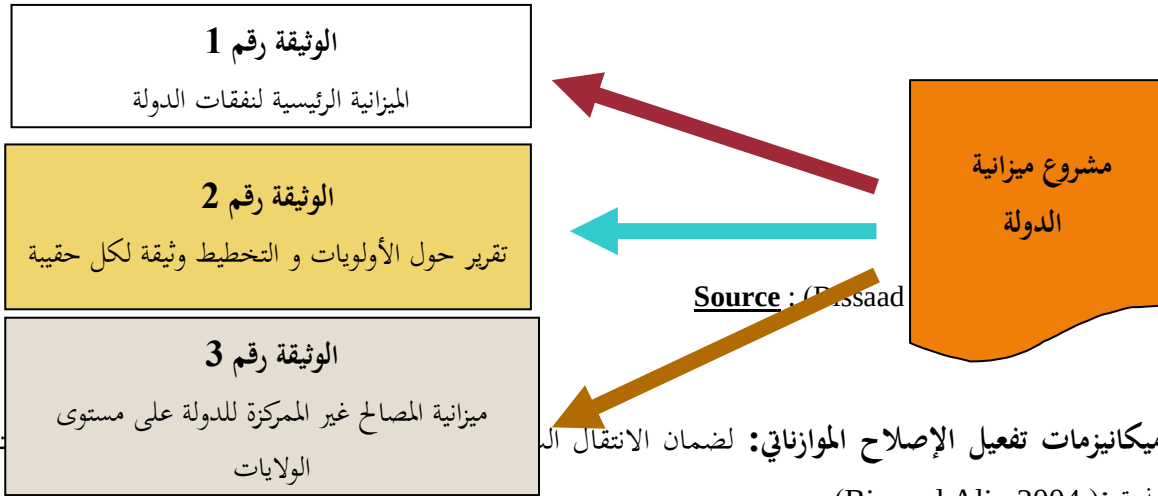
✓ **التصنيف الوظيفي:** يحدد وجهة الإنفاق (حقيقية، برنامج، برنامج فرعي، نشاط).

✓ **التصنيف الاقتصادي:** يحدد طبيعة الإنفاق (تسيير، استثمار، تحويلات).

➤ **ضبط الأجندة الزمنية للميزانية:** تمتد دورة التخطيط والإعداد لتصل إلى 15 شهراً، تبدأ بتحديد السقف المالي الكلي في جانفي من السنة (ن-1) لتوجيه القطاعات الوزارية، مع دمج المؤشرات الاقتصادية الكلية في الرؤية الخماسية. (OECD, 2019)

➤ مظهر جديد للميزانية – كيفية تقديمها - : من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3: الشكل الجديد في تقديم الميزانية



✓ ميكانزمات تفعيل الإصلاح الموازني: لضمان الانتقال إلى

التنفيذية: (Bissaad Ali , 2004)

✓ الإطار القانوني: تحين الترسنة التشريعية وعلى رأسها القانون 84-17 الناظم لقوانين المالية.

✓ بناء القدرات: إطلاق برامج تدريبية واسعة لتمكين المديرين من أدوات الإدارة المالية الحديثة.

✓ الهيكلة التنظيمية: استحداث خلايا استراتيجية داخل الوزارات (خلية للتسيير وأخرى للميزانية) لرسم معالم التحول.

✓ الرقمنة: إرساء نظام معلوماتي مندمج لتأمين معالجة البيانات المالية وإصدار الوثائق التسييرية بفعالية.

I-2-2-الغايات الاستراتيجية للتحول نحو ميزانية البرامج والأداء

تطمح الجزائر من خلال الانتقال نحو نموذج ميزانية البرامج والأداء إلى إعادة توجيه السياسة الإنفاقية لتركز على المخرجات والأهداف المحققة، بما يضمن الارتقاء بمبادئ النجاعة، والشفافية، والمسؤولية التسييرية، فضلاً عن تجويد عمليات التخطيط المالي والمساعدة في اتخاذ القرار. وتتمثل أبرز هذه الأهداف في الآتي:

✓ إحداث قطيعة مع الممارسات الميزانية التقليدية : (زعيتر وقانة، 2024؛ بن قويدر، 2023).

✓ محورية النتائج: استبدال حشد "الوسائل" بالتركيز على بلوغ الغايات والآثار المرجوة من السياسات العمومية عبر البرامج والمشاريع القطاعية.

✓ الربط المنهجي للموارد: تكريس آلية تخصيص الاعتمادات المالية بناءً على برامج ذات مستهدفات دقيقة وقابلة للقياس الكمي والنوعي.

✓ تفعيل المساءلة التسييرية: إرساء نظام يحمل القائمين على المشاريع مسؤولية بلوغ النتائج المسطرة في الآجال والميزانيات المحددة.

✓ تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح المالي: (مهادي وأوعيل، 2025)

✓ ديمقراطية المعلومة المالية: تيسير نفاذ الجمهور إلى بيانات ميزانية واضحة وشاملة توضح مسارات الإنفاق العام وأهدافه التنموية.

✓ تعزيز المشاركة المجتمعية: فتح قنوات لإشراك المواطن في مسار صياغة الميزانية من خلال آليات تشاورية تعزز الرقابة الشعبية.

✓ العقلنة الاقتصادية للإنفاق العام: (Bouzar Lakouas, 2023)

✓ مكافحة الهدر المالي: رصد مكامن الإنفاق غير المحدي والعمل على تقليصها عبر الفحص الدقيق للاحتياجات.

✓ تعظيم كفاءة التخصيص: توجيه التدفقات المالية نحو البرامج والمبادرات الأكثر قدرة على خلق قيمة مضافة وفعالية اقتصادية واجتماعية.

● الارتقاء بالبناء المؤسسي والبشري: (زعير وقانة، 2024؛ بن قويدر، 2023).

✓ عصنة المنظومات الإجرائية: تحديث القواعد المتبعة في هندسة وتنفيذ الميزانية لتواكب المعايير الدولية.

✓ الاستثمار في الرأسمال البشري: تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها على التقنيات الحديثة للإدارة المالية القائمة على الأداء.

وعليه يمثل مشروع عصنة النظام الميزانياتي في الجزائر توجهاً إصلاحياً طموحاً يسعى لإحداث تحول بنيوي في الإدارة المالية. ورغم التحديات التنفيذية القائمة، إلا أن الالتزام الحكومي الراسخ بإثارة إيجابية ملموسة على استدامة المالية العامة في المدى المتوسط والبعيد (Ramdani, Bellil, Berriche, Khaldi, 2025).

I-2-3- تحديث أنظمة الرقابة والمساءلة المالية.

يهدف التحديث إلى إرساء آليات حوكمة الميزانية العامة المعترف بها دولياً وتتمثل في: (De Renzio P., Kroth, V, 2011)

✓ الشفافية والإفصاح: تعزيز الشفافية من خلال مبدأ الصدق الميزانياتي ونشر معلومات كافية وواضحة عن الميزانية وأهدافها للجمهور، مما يدعم النقاش المستنير حول السياسات المالية.

✓ تفعيل الحورية الرقابية لقانون ضبط الميزانية: لم يعد قانون ضبط الميزانية مجرد إجراء محاسبي ختامي، بل أصبح أداة استراتيجية تمكن السلطة التشريعية من تتبع المسارات التنفيذية للاعتمادات المالية. ويسمح هذا التحول للبرلمان بالانتقال من الرقابة الشكلية إلى الرقابة التقييمية للسياسات العمومية، من خلال فحص مدى مطابقة النتائج الميدانية للأهداف المسطرة في قانون المالية الأصلي.

✓ إرساء منظومة متكاملة لقياس وتقييم الأداء: يقتضي مسار التحديث بناء نظم تقييمية شاملة تتجاوز مؤشرات الإنفاق الكمي إلى مؤشرات الجودة والأثر. وتعتبر هذه المنظومة ركيزة أساسية لترسيخ مبدأ المساءلة القائم على الأداء؛ إذ تضمن الملاءمة المستمرة بين تدفق الموارد المالية ودرجة تحقق المستهدفات القطاعية، مما يحول التقييم إلى جزء عضوي من عملية صنع القرار المالي.

● تحول آليات الرقابة المالية:

شهدت أدوات الرقابة المالية تغييراً في ظل الإصلاح، حيث تم تعديل دور الأعوان المكلفين بالتنفيذ (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين) (وزارة المالية الجزائرية، 2025).

✓ تعديل مهام المراقب المالي: يتم تحويل تركيز الرقابة المسبقة التي يقوم بها المراقب المالي من المراقبة الشاملة على كل وثيقة إلى رقابة تضمن التزام الأمر بالصرف بالاعتمادات الممنوحة

✓ **رقابة النجاعة والمردودية:** ينتقل التركيز من الرقابة الشكلية والشرعية (مدى قانونية النفقة) إلى الرقابة الموضوعية والرقابة على النتائج، ومتابعة مدى نجاعة المشاريع والبرامج ومردوديتها الاقتصادية. لقد أدخل القانون مجموعة من التحديثات الجوهرية التي مست آليات الرقابة الداخلية والخارجية، وربطت عملية تنفيذ الميزانية بتقييم الأداء والنتائج بدل التركيز على النفقات فقط، كما عززت دور البرلمان ومجلس المحاسبة في المتابعة والتقييم. ويمكن تلخيص أبرز مجالات التحديث التي جاء بها هذا القانون في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: التحديث الذي جاء به قانون 18-15 في الرقابة والمساءلة

مجال التحديث	المعالجة من طرف قانون 18-15
الرقابة الداخلية	إلزام الأمرين بالصرف بوضع أنظمة رقابة داخلية (المادة 56 وما بعدها).
الرقابة الخارجية	توضيح دور المراقب المالي + الخزينة في الرقابة القبلية والبعدية.
رقابة الأداء	تقييم النتائج والنجاعة كجزء من الرقابة الرسمية (المواد 78-83).
المساءلة البرلمانية	تقديم وثائق الأداء والتقارير وتفسير الانحرافات.
الشفافية	نشر وثائق الميزانية والنتائج للعموم (المادة 4 و9).
تدقيق مجلس المحاسبة	تعزيز دوره في التدقيق البعدي للأداء والمطابقة.

المصدر: (القانون العضوي 18-15، 2018).

II- الإطار القانوني والتنظيمي للتقارير الدورية في ظل القانون 18-15

يشكل القانون العضوي رقم 15-18 الإطار القانوني للتقارير الدورية في الجزائر، ويهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ الميزانية وتعزيز مراقبة البرلمان والإدارة على النفقات العامة.

II-1- مضمين القانون 18-15 المتعلقة بالتقارير

جاء القانون العضوي الجديد بمجموعة من التقارير التي يتم اعتمادها والعمل بها في مختلف مراحل دورة الموازنة والتي يمكن تقسيمها إلى تقارير خلال مرحلة التحضير وتقارير أثناء مرحلة التنفيذ وتقارير النتائج والتي تكون بعد نهاية عملية التنفيذ.

II-1-1- التقارير القبلية:

تمثل التقارير القبلية حجر الزاوية في المسار التمهيدي لاعتماد الموازنة العامة، حيث تُعد هذه الوثائق المرجعية قبل المصادقة البرلمانية لتشكيل الأساس الذي تقوم عليه ميزانية "البرامج والأداء". ويتجلى الاستحداث الجوهرية في القانون العضوي 15/18 في وضع ما يعرف بـ "تقرير الأولويات والتخطيط (RPP)"؛ وهو وثيقة استراتيجية مجمعة تعكس رؤية مسؤولي البرامج للإيرادات والنفقات، وتحدد المستهدفات الاستراتيجية بدقة، مما يمنحها أهمية بالغة في مرحلة التحضير الميزانياتي. (Benmoussa & Djebara, 2022)

❖ **تعريف تقرير الأولويات والتخطيط (المرجعية القانونية والوظيفة):** استناداً إلى المادة 75 من القانون العضوي 15/18، يُدرج تقرير الأولويات والتخطيط ضمن المرفقات الحيوية لمشروع قانون المالية (الحجم 2). ويتولى إعداد هذه التقارير بالصرف من وزراء ومسؤولي مؤسسات عمومية على مستوى الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية. ولا يقتصر دور هذا التقرير على الجانب المالي المحض، بل يمتد ليشمل الأهداف النوعية والنتائج المرتقبة لكل برنامج، مع رصد للمشاريع

الاستثمارية الكبرى. ويُقدم هذا التقرير للبرلمان كأداة استرشادية لمدة ثلاث سنوات، تهدف إلى تنوير السلطة التشريعية حول خلفيات الخيارات الميزانية والاعتمادات المطلوبة دون أن يكون محلاً للتصويت المباشر (أكحل محمد، 2012، ص317).

❖ **المسار الإجرائي لإعداد تقرير الأولويات والتخطيط:** تمر عملية صياغة هذا التقرير عبر سلسلة من المراحل المنهجية المتكاملة: (بختي، 2024، ص 36؛ أكحل محمد، 2012)

✓ **هيكلية النشاط (التصنيف الوظيفي):** تبدأ بمراجعة وتحديث تصنيفات البرامج والبرامج الفرعية للسنة المالية المنصرمة، مع إمكانية اقتراح هياكل أكثر استجابة للمتطلبات الراهنة، تمهيداً لإصدار مراسيم التوزيع ووثائق البرمجة الأولية للاعتمادات وفقاً للمرسوم التنفيذي 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الإدارة وتفويض الاعتمادات.

✓ **هيكلية الوحدات الإدارية (التصنيف العضوي):** تحديد مراكز المسؤولية المنوط بها تنفيذ الميزانية، وتشمل كافة المستويات التنظيمية من مصالح مركزية، وهيئات تحت الوصاية، ومصالح غير مكرزة.

✓ **الملاءمة بين الهيكل البرامجي والإداري:** تقتضي هذه المرحلة إحداث ربط عضوي بين كل مستوى نشاط والوحدة الإدارية المختصة؛ فعلى سبيل المثال، يتم إلحاق برنامج "البحث العلمي" بالمديرية العامة المختصة تقنياً بذلك. (Bouzekria & Ikrelief, 2025)

✓ **تحديد مسؤولي البرامج:** تفعيل مبدأ "شخصنة المسؤولية" بربط كل برنامج بمسؤول مباشر وفقاً للمادة 23 من المرسوم التنفيذي 20-404 السابق ذكره، لضمان قيادة فعالة لمسار الأداء.

✓ **التحول الرقمي للمقترحات الميزانية:** وتمثل في نقل البيانات المالية والمؤشرات (المستخدمين، التجهيز، التوجيهات، النتائج) إلى نماذج رقمية متطورة (Excel) تُشكل قاعدة البيانات الأساسية لتقرير الأولويات والتخطيط.

✓ **التخصيص المالي والتقني:** تشمل هذه المرحلة النهائية توزيع الغلاف المالي الإجمالي على البرامج الفرعية، ثم صياغة التقرير النهائي (RPP) في ثلاثة أقسام رئيسية: (رسالة الوزير، عرض المحفظة، والتخطيط التفصيلي للبرامج).

ويتسم التقرير في صورته النهائية بازدواجية المحتوى؛ حيث يجمع بين الشق النصي الذي يحدد إطار الأداء والمؤشرات والغايات) والشق الرقمي (الجدول المالية المستخرجة من أنظمة المعالجة الآلية). (بختي الجليلي، 2024)

II-1-2- التقارير خلال التنفيذ:

رغم أن القانون 15-18 لم يُحدّد بشكل صريح قائمة مفصلة للتقارير خلال التنفيذ، إلا أن مجموعة تقارير عملية تُعدّ في هذه المرحلة بحكم آليات الرقابة والمتابعة، وعلى رأسها: (بختي الجليلي، 2024، ص39).

II-1-2-1- تقارير مسؤول النشاط ومسؤول البرنامج:

يقسم التصنيف حسب النشاط أعباء ميزانية الدولة إلى أربع مستويات: برنامج، برنامج فرعي، نشاط، نشاط فرعي عند الاقتضاء.

- **على مستوى البرنامج :** يتكون التصنيف حسب النشاط من البرنامج وتقسيماته، ومسؤول البرنامج باعتباره مسؤول على المستوى المركزي حيث يقوم بإعداد التقرير عن الأولويات والتخطيط الخاص بالبرنامج متضمن التوجيهات الاستراتيجية وأهداف البرنامج والاعتمادات اللازمة.
- **على مستوى النشاط:** يعتبر النشاط تقسيماً عملياً للبرنامج ويقوم مسؤول النشاط الذي يتم تعيينه من قبل مسؤول البرنامج هو الآخر بإعداد تقرير التسيير العملياتي عن تنفيذ النشاط والنتائج المتحصل عليها والذي يقدمه المسؤول البرنامج ، في حين يقتصر دوره أثناء مرحلة التحضير والتنفيذ على وضعيات التحديد المسبق للحاجات ومدى التطور في تنفيذ الاعتمادات الممنوحة وتقييم النتائج المتحصل عليها .

II-2-1-2- تقارير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وما يماثلها

على مستوى المؤسسات العمومية، يلتزم المسؤول الأول بصفته آمراً بالصرف بإعداد وثيقتين جوهريتين خلال المسار التحضيري للميزانية:

✓ **تقرير التسيير السنوي:** يُعد فور اختتام السنة المالية المنقضية، ويستهدف تنوير أعضاء هيئة المداولة حول الحصيلة التنفيذية للميزانية والوضعية المالية للمؤسسة. ويجب تمييز هذا التقرير بدقة عن "الحساب الإداري" أو "تقرير الأداء"، مع ضرورة تكييفه حسب طبيعة ونشاط المؤسسة.

✓ **التقرير التقديمي:** يُخصص للسنة المالية القادمة، ويهدف إلى شرح الأبعاد الاستراتيجية والتحديات المرتبطة بالقرارات المالية المعروضة على هيئة المداولة للمصادقة.

II-2-1-3- المنظومة التقريرية للمراقب الميزانياتي:

يضطلع المراقب الميزانياتي بدور محوري في تتبع النفقات من خلال نوعين من التقارير السنوية الموجهة للوزير المكلف بالميزانية :

✓ **تقرير النشاط الدوري:** يستعرض فيه حصيلة تدخلاته الرقابية.

✓ **تقرير تنفيذ الميزانية:** يركز على الجوانب العملية، حيث يشخص الصعوبات التي واجهت تنفيذ النفقات ويقدم مقترحات تحسينية، وترسل نسخة منه للآمر بالصرف المعني لضمان التنسيق.

وتتوج هذه العملية بقيام المصالح المختصة بوزارة المالية بصياغة "تقرير ملخص شامل" يُرفع إلى الوزير الأول ورئيس مجلس المحاسبة، ليعكس صورة إجمالية عن الانضباط الميزانياتي الوطني.

II-3-1- التقارير البعدية: أدوات التقييم والمصادقة

تعتبر التقارير البعدية معيار القياس الحقيقي لنجاعة الإنفاق العام، حيث تُعد بعد إقفال السنة المالية لإظهار الفوارق بين التقديرات والإنجازات الفعلية: (أكحل، 2012).

II-3-1-1- تقارير مجلس المحاسبة (الرقابة الخارجية): يصدر المجلس وثيقتين قانونيتين في غاية الأهمية:

✓ **تقرير تنفيذ قانون المالية:** يحلل النتائج الفعلية للاعتمادات المالية، مع التركيز الخاص على كفاءة البرامج المنفذة.

✓ **تقرير تصديق حسابات الدولة:** يمثل شهادة رسمية حول صدقية وموثوقية الحسابات الوطنية وفق المعايير النظامية، مدعوماً بنتائج التحقيقات الميدانية.

II-1-3-2- التقرير الوزاري للمردودية: يُركز هذا التقرير على الجانب النوعي للتنفيذ، حيث يحلل الظروف المحيطة بإنجاز البرامج الوزارية، ويقيس مدى تحقق المستهدفات عبر "مؤشرات الأداء" المعتمدة، مع تقديم تحليل سوسيوي اقتصادي للفوارق المسجلة.

II-1-3-3- تقرير الأعمال والمردودية (عقد النجاعة): يُعد هذا التقرير بمثابة حصيلة "عقد الأعمال والأداء" للمؤسسة العمومية. ويهدف إلى: (تعليمية المديرية العامة للميزانية رقم 5896، 2022)

✓ تقييم المخرجات بناءً على القيم المستهدفة لكل مؤشر أداء.

✓ بيان شروط تنفيذ البرامج أو الأجزاء الموكلة للمؤسسة.

✓ توضيح الفوارق بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة مع تحليل أسبابها.

كما يجب أن يتضمن التقرير كشوفاً مالية دقيقة حول استهلاك الاعتمادات، لتمكين الجهات الوصية من تقييم القيمة مقابل المال.

II-2- الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير ومراقبتها

تتوزع مسؤولية إعداد التقارير المالية ومراقبتها بين عدة جهات لضمان الشفافية وحسن استخدام المال العام. فوزارة المالية تضع الإطار المنظم وتنسق عملية إعداد التقارير، بينما يمارس المراقب المالي والأمينون بالصرف الرقابة الداخلية من خلال المتابعة اليومية للتنفيذ. أما الرقابة الخارجية فتقوم بها مؤسسات عليا كمجلس المحاسبة والبرلمان عبر تقييم الحسابات ومساءلة الحكومة. ويسهم هذا التكامل في تعزيز مصداقية التقارير وتحسين التسيير العمومي: (وزارة المالية، 2023)

II-2-1- دور وزارة المالية: في ظل الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي، تضطلع وزارة المالية بدور محوري في منظومة التقارير الدورية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن وضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طبيعة هذه التقارير، محتواها، وتواتر إعدادها بما يضمن انسجامها مع أحكام القانون العضوي 15-18. وتشرف الوزارة على تجميع مختلف التقارير الدورية الصادرة عن الأمين بالصرف، المراقبين الميزانياتيين، ومسؤولي البرامج، ثم تقوم بتحليلها قصد تقييم مدى التزام القطاعات بالبرمجة الأولية ومتابعة تنفيذ الميزانية. كما تتولى إعداد التقرير السنوي حول تنفيذ الميزانية الذي يعرض على الحكومة والبرلمان، ويتضمن التحليل الإجمالي للإنجازات، نسب الاستهلاك، الفوارق، والانحرافات المسجلة. وإلى جانب ذلك، تستقبل الوزارة تقارير المراقبين الميزانياتيين وتقوم برفعها إلى الوزير الأول باعتبارها وثائق أساسية لتقييم ظروف تنفيذ الاعتمادات والصعوبات الميدانية المسجلة. وتتكفل كذلك بمتابعة مدى احترام الهيئات والمؤسسات العمومية لمؤشرات الأداء المعتمدة في إطار ميزانية البرامج والأهداف، مما يجعلها المحرك الرئيسي لضمان فعالية الرقابة المالية وشفافية الموازنة العامة للدولة.

II-2-2- دور الرقابة الداخلية: يلعب كل من المراقب المالي والأمين بالصرف دوراً أساسياً في منظومة الرقابة المالية وإعداد التقارير الدورية في ظل الإصلاح الميزانياتي. فالمرقب المالي يُشرف على التأشير على الالتزامات لضمان قانونية النفقات واحترام الإطار الميزانياتي، كما يُعدّ تقريراً سنوياً يوضح فيه نشاطه وظروف تنفيذ الميزانية والصعوبات المسجلة، إضافة إلى تقديم ملاحظات واقتراحات ترمي إلى تحسين تسيير الاعتمادات العمومية. أما الأمين بالصرف، فيتولّى إعداد مختلف الوثائق الدورية مثل تقارير التسيير، تقارير الأنشطة، والتقارير التقديمية، إلى جانب متابعتهم الدائمة

لمستويات الاستهلاك والالتزامات، ورفع هذه التقارير إلى المراقب المالي وإلى مجلس المحاسبة باعتبارها أدوات ضرورية لتقييم الأداء وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام.

II-2-3- دور الرقابة الخارجية: يُشكّل مجلس المحاسبة الركيزة الأساسية للرقابة الخارجية من خلال قيامه بتقييم تنفيذ قانون المالية والتأكد من مطابقة النفقات والإيرادات للتشريعات المعمول بها، إضافة إلى التصديق على حسابات الدولة ومراقبة تسيير المؤسسات العمومية من حيث الشرعية والكفاءة. كما يُعَدّ المجلس تقارير سنوية مفصلة تُرفع إلى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، تتضمن نتائج التقييم والملاحظات والتوصيات. أمّا البرلمان، فيمارس دورًا محوريًا في الرقابة السياسية من خلال مناقشة التقارير القبلية والتخطيطية خلال مرحلة إعداد الميزانية، ودراسة الحساب الختامي بعد نهاية السنة المالية، إلى جانب مساءلة الوزراء حول مدى تنفيذ البرامج وتحقيق نتائج الأداء، وهو ما يعزّز مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

II-3- دور الأنظمة الرقمية (IFMIS) في تحسين إعداد التقارير وأثرها على تعزيز الشفافية والرقابة المالية.

شكّل اعتماد القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية نقطة تحول جوهريّة في تسيير المالية العمومية في الجزائر، حيث أرسى أسس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، وربط الاعتمادات بالأهداف والبرامج. غير أن تحقيق هذه الأهداف لم يكن ممكنًا دون إسنادها بأدوات معلوماتية حديثة، وهو ما دفع السلطات العمومية إلى تبني خيار الرقمنة كرافعة أساسية لتحسين فعالية التسيير الميزانياتي وتعزيز الشفافية والرقابة على المال العام.

وفي هذا الإطار، تم تطوير مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتكاملة، على غرار النظام المعلوماتي لإعداد الميزانية (SIGBUD)، والنظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB)، إلى جانب تطبيق «إعداد»، وذلك بهدف إحكام التحكم في مختلف مراحل الدورة الميزانية، من التحضير إلى التنفيذ والمتابعة. (المديرية العامة للميزانية، 2017، ص12)

II-3-1- رقمنة مرحلة إعداد الميزانية ودورها في تحسين الشفافية القبلية

يُعدّ نظام SIGBUD من أبرز الأدوات الرقمية التي استُحدثت لتأطير مرحلة إعداد الميزانية، حيث سمح بإدماج مقارنة ميزانية البرامج ضمن نظام معلوماتي موحد، يقوم على ربط الاعتمادات بالبرامج والأهداف والنتائج المتوقعة. وقد ساهم هذا النظام في تحسين جودة البرمجة الميزانية من خلال اعتماد تصنيفات متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار البعد الوظيفي، والمؤسسي، والإقليمي، والاقتصادي.

ومن منظور الشفافية القبلية، يتيح SIGBUD توفير معلومات أكثر دقة وتناسقًا حول التخصيصات المقترحة، ويسمح بتتبع منطق اتخاذ القرار الميزانياتي قبل المصادقة على قانون المالية، وهو ما يعزز قابلية الميزانية للفهم والتحليل من قبل الجهات الرقابية. غير أن فعالية هذا النظام تبقى رهينة بمدى استقراره التقني ومستوى تأهيل الموارد البشرية المكلفة بتشغيله، إضافة إلى درجة تكامله مع باقي الأنظمة المعلوماتية المالية.

II-3-2- النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB) ودعمه للرقابة أثناء التنفيذ

في إطار استكمال رقمنة الدورة الميزانية، جاء إطلاق النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB) كأداة مركزية تهدف إلى تحسين التحكم في تنفيذ الميزانية وتعزيز الرقابة أثناء التنفيذ. ويُمكن هذا النظام من تتبع العمليات الميزانية بشكل آني، وتوفير بيانات موثوقة حول مستوى الالتزام بالنفقات وتطور الوضع المالي للدولة.

ويساهم SIGB في دعم الرقابة المالية من خلال تقليص فجوة المعلومات بين مختلف المتدخلين، وتعزيز الانضباط الميزانياتي، وهو ما ينعكس إيجاباً على ترشيد النفقات وتحسين استخدام الموارد العمومية. كما أن تبسيط الإجراءات ورقمنتها يُقلل من مخاطر الأخطاء والتجاوزات، ويُعزز مبدأ المساءلة، سواء على المستوى الإداري أو أمام الهيئات الرقابية العليا.

II-3-3- تطبيق «إعداد» كأداة لدعم الشفافية وتوحيد المعلومة الميزانية

يأتي تطبيق «إعداد» ليعزز رقمنة مرحلة التحضير من زاوية عملية ووظيفية، حيث يُوفر إطاراً موحدًا لجميع الطلبات الميزانية ودراساتها وصياغة الوثائق الرسمية ذات الصلة. وتكمن أهميته في إتاحة البيانات في الزمن الحقيقي، خاصة تلك المتعلقة بمحركات الاعتمادات والتقارير التخطيطية والجداول المقارنة، وهو ما يُساهم في تحسين شفافية المعلومات الميزانية. كما يُساعد التطبيق على تقليص التباين في المعطيات بين القطاعات الوزارية، ويوفر قاعدة بيانات مركزية تُسهّل عملية المتابعة والتقييم، سواء من قبل وزارة المالية أو الهيئات الرقابية. ومن ثم، يُمكن اعتبار «إعداد» أداة داعمة للرقابة القبلية والبعدية، لكونه يُحسن جودة المعلومة ويُعزز قابلية تتبع القرارات الميزانية. بصفة عامة، تُظهر تجربة الجزائر في رقمنة النظام الميزانياتي أن اعتماد الأنظمة المعلوماتية الحديثة يُمثل شرطاً أساسياً لتجسيد أهداف القانون العضوي 15-18، خاصة ما يتعلق بالشفافية والرقابة المالية. غير أن الأثر الفعلي لهذه الأنظمة يظل مرتبطاً بمدى تكاملها، واستقرارها التقني، وقدرة الفاعلين على استغلالها بفعالية. وعليه، فإن رقمنة الميزانية، رغم أهميتها، لا تُحقق غايتها كاملة إلا إذا اقترنت بإصلاحات تنظيمية ومؤسسية تُكرس ثقافة الأداء والمساءلة في تسيير المالية العمومية.

III- فعالية التقارير الدورية في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة

تُعَدّ التقارير الدورية من أهم الأدوات التي أفرزها الإصلاح الميزانياتي والحاسبي، لما لها من دور محوري في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة. فمن خلال ما توفره من معطيات منتظمة حول البرمجة، التنفيذ، والنتائج، تسمح هذه التقارير بمتابعة استعمال الموارد العمومية وتقييم الأداء بشكل مستمر، مما يكرّس مبادئ المساءلة وحسن التسيير، ويساهم في تحسين اتخاذ القرار المالي على مختلف مستويات إدارة الموازنة.

III-1- دور التقارير الدورية في تحسين شفافية الموازنة وفق مؤشرات مسح الموازنة المفتوحة

يشير مسح الموازنة المفتوحة إلى أن التقارير الدورية (قبلية، أثناء التنفيذ، وبعدية) تُعد من أهم الوثائق التي تقيس شفافية الموازنة العامة وقدرة الدولة على توفير معلومات دقيقة وشاملة حول الموارد والاستخدامات المالية. يُقيّم هذا المؤشر اعتماداً على توفر معلومات الميزانية قبل وأثناء وبعد التنفيذ، بما في ذلك التقارير التمهيدية، تقارير التنفيذ السنوية، وتقارير الأداء، وإتاحتها للجمهور في الوقت المناسب. وتنعكس جودة هذه التقارير في قدرة الجمهور والجهات الرقابية الرسمية على متابعة تنفيذ الميزانية ومساءلة المسؤولين، مما يعزز الشفافية والمساءلة المالية في إدارة المال العام. يُظهر المسح أن الجزائر تسعى لزيادة توفر المعلومات بشأن المشروع التنفيذي للموازنة والموازنة المصادق عليها، وهو تطوّر يساهم في تحسين شفافية المعلومات المتاحة للجمهور، رغم وجود قصور في نشر بقية الوثائق الأساسية مثل تقارير منتصف السنة وتقرير المواطنين. و الجدول الآتي يُبيّن وثائق الموازنة الرئيسية المعتمدة في تقييم شفافية المالية العامة وفق مؤشر مسح الموازنة المفتوحة، من خلال عرض طبيعة كل وثيقة، الغرض منها، سنة التقييم، ومدى توفرها للعموم. ويسمح هذا العرض بتقييم مستوى

إتاحة المعلومات الميزانية في الجزائر، وإبراز دور التقارير الدورية في دعم الرقابة المالية وتعزيز شفافية الموازنة العامة.

(International Budget Partnership, 2021, pp. 1–5)

الجدول رقم 2: وثائق الموازنة الرئيسية وفق مسح الموازنة المفتوحة

وثيقة الموازنة الرئيسية	درجة محتوى المستند	السنة التي تم تقييمها	وضعية النشر	الغرض من المستند ومحتوياته
البيان التمهيدي للموازنة	—	2023	تم نشره للاستخدام الداخلي	يُعد نافذة استشرافية تسبق عرض مشروع الموازنة على البرلمان، حيث يستعرض الخطوط العريضة للسياسات المالية المزمع تبنيها. ويتضمن هذا البيان تحليلاً للتوقعات الاقتصادية الكلية، وتقديرات حجم الإيرادات والنفقات المرتقبة، بالإضافة إلى وضعية المديونية العامة.
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	23	2023	—	تمثل الوثيقة الرسمية التي تحيلها الحكومة إلى الهيئة التشريعية طلباً للمصادقة؛ وهي تتضمن جرداً مفصلاً لموارد الدولة المالية، وقواعد توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات الوزارية. كما تبرز التحولات الجوهرية في التوجهات المالية والبيانات التحليلية التي تشرح المركز المالي للدولة
الموازنة المقررة	61	2023	—	هي الوثيقة المعتمدة التي اكتسبت صبغتها القانونية بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها، وتعتبر الإطار الملزم الذي يحدد سقف الإنفاق والترخيص بجمع الإيرادات للسنة المالية المعنية.
موازنة المواطنين	—	2022	تم نشره في وقت متأخر	نسخة اتصالية مبسطة ومختصرة من الموازنة العامة، تُصاغ بلغة غير تقنية لتسهيل وصول المعلومات المالية الأساسية لغير المختصين من الجمهور، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في الرقابة المالية.
التقارير السنوية (أثناء السنة)	—	2022	تم نشرها للاستخدام الداخلي	وثائق رقابية دورية (شهرية أو فصلية) ترصد المسار التنفيذي الفعلي للموازنة؛ حيث تضع بين يدي الميسرين والرقابة بيانات آنية حول وتيرة تحصيل الإيرادات، ومستويات الإنفاق الفعلي، وتطور حجم الدين العام خلال السنة.
المراجعة نصف السنوية	—	2022	لم يتم إنتاجها	تقرير تقييمي شامل يتم إعداده في منتصف الدورة الميزانية لمراجعة أداء الموازنة؛ ويتيح هذا التقرير تحيين الفرضيات الاقتصادية وبناء توقعات واقعية لما ستؤول إليه الحسابات المالية عند نهاية السنة.
تقرير نهاية السنة	—	2012	تم نشره للاستخدام	يمثل الحصيلة الختامية للحسابات الحكومية عند انقضاء

المالية			الداخلي	السنة المالية، ويقدم قراءة نقدية لمدى نجاح الحكومة في بلوغ المستهدفات الميزانية والالتزام بالأولويات المسطرة في السياسة المالية.
تقرير التدقيق	—	2020	لم يتم إنتاجه	وثيقة رقابية متخصصة تصدر عن جهة رقابية عليا مستقلة (مثل مجلس المحاسبة)، تهدف إلى فحص موثوقية وسلامة القوائم المالية الختامية للدولة، والتأكد من شموليتها ومطابقتها للمعايير المحاسبية والقانونية.

المصدر: (الشراكة الدولية للموازنة. 2024).

يُظهر الجدول أن مستوى شفافية الموازنة في الجزائر لا يزال محدودًا وفق معايير مسح الموازنة المفتوحة، رغم توفر بعض وثائق الموازنة الأساسية. فبالنظر إلى الوثائق القبلية، نلاحظ أن البيان التمهيدي للموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية موجودان، غير أن الأول لا يُنشر للعموم بل يقتصر على الاستخدام الداخلي، بينما يسجل الثاني درجة محتوى ضعيفة (100/23)، ما يعكس نقصًا في التفاصيل والتحليلات الضرورية لفهم الخيارات الميزانية بشكل معمق.

أما الموازنة المقررة، فقد حققت درجة أفضل نسبيًا (61/100)، وهو ما يدل على تحسن مستوى المعلومات بعد المصادقة البرلمانية، غير أن هذا التحسن يبقى غير كافٍ لتعويض غياب الشفافية في مرحلة الإعداد. وفيما يتعلق بموازنة المواطنين، فإن نشرها المتأخر يقلل من فعاليتها كأداة للتواصل مع الجمهور وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وبخصوص التقارير أثناء التنفيذ، يبيّن الجدول أن التقارير الدورية تُعد أساسًا للاستعمال الداخلي ولا تُنشر بانتظام، في حين لم يتم إنتاج المراجعة نصف السنوية، وهي وثيقة محورية لرصد الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب، مما يضعف الرقابة الوقائية على تنفيذ الموازنة.

أما التقارير البعدية، فيُسجل غياب أو محدودية نشر تقرير نهاية السنة المالية وتقرير التدقيق، رغم أهميتهما في تقييم الأداء والمساءلة، حيث يساهم هذا القصور في إضعاف دور الرقابة الخارجية ويؤثر سلبًا على مصداقية المعلومات المالية.

وعليه، يبرز الجدول أن الإشكال الأساسي لا يكمن في غياب الوثائق القانونية، بل في ضعف نشرها وتوقيتها ومحتواها، وهو ما يفسر الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر مسح الموازنة المفتوحة. ويؤكد ذلك أن تفعيل التقارير الدورية ونشرها للعموم يشكل رهانًا أساسيًا لتعزيز الرقابة المالية وتحسين شفافية الموازنة العامة للدولة.

بناءً على نتائج مسح الموازنة المفتوحة (OBS) لعام 2023، وضعت المنظمة جملة من المقترحات الجوهرية التي يتعين على الجزائر تبنيها كأولويات استراتيجية للارتقاء بمؤشرات الشفافية المالية، وتتمثل في الآتي:

- ✓ رقمنة وضبط التوقيات الزمنية للنشر: ضرورة إتاحة الوثائق الميزانية الأساسية (كالبيان التمهيدي، موازنة المواطن، والتقارير الدورية والختامية) عبر المنصات الرقمية الرسمية، مع الالتزام الصارم بالآجال القانونية للنشر لضمان آنية المعلومات.
- ✓ استكمال السلسلة التقريرية: العمل على استحداث ونشر "تقرير المراجعة نصف السنوي" و"تقارير التدقيق" عبر الإنترنت، لسد الفجوة المعلوماتية في منتصف السنة المالية ونهايتها.

✓ تجويد محتوى المقترحات التنفيذية: يتعين على السلطة التنفيذية إغناء مشروع الموازنة ببيانات تحليلية معمقة حول الاستدامة المالية، ومؤشرات قياس الأداء، ومدى التقدم في تنفيذ السياسات العامة.

✓ تعزيز المرفقات التشريعية: ينبغي ألا يقتصر النشر على "التقرير التقديمي" فحسب، بل يجب أن يمتد ليشمل النص الكامل لـ "مشروع قانون المالية" (Projet de loi de finances) وكافة الملاحق والوثائق الداعمة له، لتمكين المطلعين من فهم شامل للمرتكزات المالية للدولة.

III-2- ترتيب الجزائر في مؤشر مسح الموازنة وأثر التقارير الدورية على تقييم الشفافية والرقابة المالية

يُعدّ مؤشر مسح الموازنة المفتوحة أداة دولية مرجعية لقياس مستوى شفافية الموازنة العامة وفعالية الرقابة والمساءلة في الدول، من خلال تقييم مدى توفر وجودة ونشر التقارير والوثائق الميزانية عبر مختلف مراحل دورة الموازنة. وفي هذا الإطار، يعكس ترتيب الجزائر في هذا المؤشر إلى حدّ كبير واقع تطبيق التقارير الدورية المنصوص عليها في إطار الإصلاح الميزانياتي، ومدى إتاحتها واستغلالها في دعم الرقابة المالية. ومن ثم، فإن تحليل موقع الجزائر في هذا المؤشر يسمح بإبراز أثر التقارير الدورية على تقييم الشفافية المالية، وتحديد نقاط القوة والقصور التي تؤثر في فعالية منظومة الرقابة على الموازنة العامة (International Budget Partnership, 2023, p2).

يوضح الجدول التالي أداء الجزائر في مؤشر الشفافية (OBS Transparency Score) والمقارنة العامة في السنوات الأخيرة، بناءً على بيانات "الشراكة الدولية للموازنة (IBP)":

الجدول رقم 3: ترتيب الجزائر في مؤشر مسح الموازنة المفتوحة (OBS)

مؤشر التقييم	مسح الموازنة 2023 (تقييم وثائق 2022)	مسح الموازنة 2021 (تقييم وثائق 2020)
درجة الشفافية (من 100)	15	3
ترتيب الدولة (من إجمالي الدول المقيمة)	105 من 125 دولة	114 من 120 دولة
درجة المشاركة العامة (من 100)	0	0
درجة الرقابة المركبة (من 100)	28 (رقابة ضعيفة)	32 (رقابة ضعيفة)
المعدل العالمي للشفافية	45	45

المصدر: (الشراكة الدولية للموازنة. 2024).

نلاحظ من خلال الجدول:

✓ تحسن في الدرجة (2023): شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في درجة الشفافية (من 3 إلى 15)، وهو ما يشير إلى أن الحكومة نشرت وثائق موازنة ذات محتوى أكثر شمولية في دورة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة.

✓ بقاء الرقابة والمشاركة ضعيفة: ظلت درجات المشاركة العامة والرقابة المركبة (البرلمان ومجلس المحاسبة) في فئة "الرقابة الضعيفة" (أقل من 40 من 100)، وهذا يدل على أن الأجهزة الرقابية والجمهور لا تزال لديهم صلاحيات محدودة في الإشراف على الموازنة.

III-3- متطلبات تجسيد و تعزيز شفافية الموازنة العامة بالجزائر

يُظهر الأداء المتدني للجزائر في مؤشر مسح الموازنة المفتوحة (OBS) لعام 2023 والسنوات السابقة فشلاً واضحاً في ترسيخ الشفافية وإتاحة وثائق الموازنة للعامّة. هذا الوضع، الذي يسوده تباعد بين النصوص التشريعية التي تنص على الشفافية والواقع العملي، يبعد البلاد عن مبادئ الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد. لتخطي هذا الوضع وتحقيق شفافية أكبر في الموازنة العامة، يجب على مختلف الأطراف المعنية اتخاذ الإجراءات التالية: (International Budget Partnership, 2023, pp. 1–8)

III-3-1- متطلبات على السلطة التنفيذية (الحكومة):

- ✓ **رفع مستوى الشفافية:** يجب على السلطة التنفيذية أن تلتزم بتحقيق درجة تتجاوز 60 نقطة في مؤشر OBS ، لضمان إتاحة الحد الأدنى من معلومات الموازنة اللازمة للمشاركة العامة بشكل مستمر وغير متقطع.
- ✓ **النشر المنهجي والمناسب:** يتعين نشر جميع الوثائق التي تقوم الحكومة بإعدادها على مواقع الإنترنت الرسمية وفي التوقيت المناسب لتسهيل وصول المواطنين إليها.
- ✓ **التركيز على القيمة للمواطن:** ينبغي تركيز جهود الشفافية على المعلومات التي تهم المواطنين بشكل مباشر، مثل البيانات القطاعية وتتبع تنفيذ الموازنة خلال العام، مع ضرورة ربط الموازنات بالأهداف السياسية التي تؤثر على حياة الأفراد.
- ✓ **دعم الاستقلال المالي:** يجب تعزيز أو إنشاء مؤسسات مالية مستقلة تضمن جودة واستقلالية ومصدقية التوقعات الاقتصادية وتقدير تكاليف السياسات، لضمان استناد قرارات الموازنة إلى معلومات موثوقة وموضوعية.

III-3-2- متطلبات على السلطة التشريعية وأجهزة الرقابة العليا:

ينبغي على الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا (مثل مجلس المحاسبة) توسيع آفاق المشاركة المجتمعية والمؤسسية: يتوجب على الهيئات التشريعية والمؤسسات الرقابية العليا (وعلى رأسها مجلس المحاسبة) العمل على مؤسسة وتطوير قنوات التفاعل القائمة، عبر ابتكار آليات شمولية تضمن انخراطاً فعلياً ومثمراً للمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في مختلف مراحل الدورة الميزانية. إن تحسين هيكلية هذه المشاركة لا يساهم فقط في إضفاء الشرعية على القرارات المالية، بل يعزز أيضاً من جودة الرقابة الشعبية والمؤسسية على المال العام.

✓ III-3-3- متطلبات على المجتمع المدني (CSOs)

- ✓ **المطالبة والمساهمة:** يجب على منظمات المجتمع المدني الاستمرار في المطالبة بمزيد من الشفافية والمشاركة، وفي الوقت نفسه، استخدام معلومات الموازنة المتاحة حالياً والمشاركة في المناقشات إلى الحد الأقصى الممكن.
- ✓ **تعزيز الشمولية:** يتعين على المجتمع المدني المطالبة بشمولية أكبر لآليات المشاركة الحكومية، لضمان سماع جميع الأصوات المهمشة وتشجيعها على الاستفادة من فرص المشاركة المتاحة. (فالشفافية وإشراك المجتمع المدني هما وجهان لعملة واحدة، خاصة على المستوى المحلي).

الخاتمة:

لقد أكدت الدراسة على أن القانون العضوي 18-15 يمثل نقطة تحول جوهرية في المنظومة المالية العمومية الجزائرية، خاصة من خلال إرسائه لأساس نظام الموازنة الموجهة بالأداء (Program Budgeting) واعتماده على سلسلة من التقارير الدورية التي تشكل الركيزة الأساسية للشفافية والمساءلة. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

✓ على الرغم من أن القانون 15-18 يفرض إصدار تقارير دورية ومفصلة (مثل تقارير الأداء، وتقارير تنفيذ الموازنة)، إلا أن تقييمات الشفافية الدولية ك مسح الموازنة المفتوحة (OBS) تشير إلى أن الجزائر لا تزال تحقق مستويات متدنية جداً، مما يؤكد وجود فجوة كبيرة بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي من حيث الإتاحة والنشر.

✓ التقارير الدورية، رغم أهميتها كأداة رقابية، لم تحقق بعد التأثير المطلوب في تفعيل دور السلطة التشريعية ومجلس المحاسبة بشكل كامل. فالرقابة تظل ضعيفة بسبب نقص الشمولية والتأخير في إصدار التقارير النهائية التي تسمح بالمساءلة اللاحقة.

✓ أظهرت النتائج أن درجة المشاركة العامة في عملية الموازنة تكاد تكون معدومة (0/100 في مؤشر OBS)، مما يعني أن التقارير الدورية تصدر دون أن تجد طريقها إلى نقاش مجتمعي أو استخدام من قبل المجتمع المدني في دفع الإصلاح.

✓ يُعد الانتقال التدريجي نحو محاسبة الاستحقاق وتكييف الإطار المحاسبي (القانون 07-23) تطوراً إيجابياً لتعزيز شفافية الوضع المالي الحقيقي للدولة، إلا أن هذا التحول لا يزال في مراحل التجسيد الأولى ويتطلب وقتاً وموارد.

□ الاقتراحات والتوصيات :

لتفعيل دور التقارير الدورية المعتمدة في القانون 15-18 كدعامة للرقابة والشفافية، يجب العمل على المحاور التالية:

✓ يجب على الحكومة الالتزام بالاستمرارية والدورية في نشر جميع وثائق وتقارير الموازنة التي ينص عليها القانون 15-18 في التوقيتات المحددة دولياً، وخاصة التقارير التمهيدية والتقارير النصف سنوية والنهائية.

✓ التركيز على إعداد تقارير أداء نوعية لا تكتفي بسرد الأرقام، بل تقييم مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من البرامج القطاعية، مع تبسيط لغة هذه التقارير لتكون مفهومة للجمهور.

✓ وضع هدف حكومي واضح لتحقيق درجة لا تقل عن 60 نقطة في مؤشر مسح الموازنة المفتوحة، مما يدل على الوفاء بالحد الأدنى من الالتزام بالإفصاح.

✓ يجب أن يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية التامة لضمان جودة تقاريره النهائية، مع نشر ملخصات تنفيذية لهذه التقارير للعموم لتمكين المساءلة.

✓ يتعين على البرلمان الاستفادة الكاملة من التقارير الدورية (خاصة تقارير الأداء) في مناقشة قوانين المالية، وتخصيص وقت كافٍ لمناقشة تقرير التسوية السنوية لضمان فعالية الرقابة البعديّة.

✓ يجب على الحكومة والسلطات التشريعية إطلاق قنوات رسمية تتيح للمجتمع المدني والخبراء تقديم الملاحظات والمقترحات حول مقترحات الموازنة وتتبع تنفيذها.

✓ على منظمات المجتمع المدني عدم الاكتفاء بالمطالبة بالشفافية، بل استخدام التقارير القائمة (حتى لو كانت جزئية) لتحليلها ونشر الوعي حول قضايا الموازنة بين المواطنين.

✓ مواصلة الضغط للمطالبة بشمولية أكبر في آليات المشاركة لضمان تمثيل جميع الفئات الاجتماعية والمنطقية في نقاش الموازنة.

- الإحالات والهوامش :

قائمة المراجع باللغة العربية

1. احمرو، إسماعيل حسين. (2003). المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة. الدار: الجزائر.
2. أكحل محمد. (2012). النظام الميزانياتي الجديد في الجزائر: دراسة في التقارير الدورية. الجزائر: دار الفكر المالي، الجزائر.

3. الحجاوي، حسام ابو علي. (2004). الأصول العملية والعملية في المحاسبة الحكومية. الدار: الأردن.
4. الخطيب خالد شحادة، المهاني محمد خالد. (2010). المحاسبة الحكومية (ط. 2). الدار: سوريا.
5. الزبيدي عبد الباسط علي جاسم. (2014). الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها — دراسة مقارنة (ط. 1). الدار: العراق.
6. العموري، محمد رسول. (2005). الرقابة المالية العليا. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
7. يحيى الجليلاني. (2024). نظام التقارير في ظل الإصلاح الميزانياتي، مجلة موازنة صادرة عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية، الجزائر، العدد الثالث.
8. بن قويدر حياة. (2023). التحول إلى موازنة البرامج في إطار الإصلاح الميزانياتي بالجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. المجلد 8، العدد 2، جامعة الوادي.
9. الشراكة الدولية للموازنة. (2024). (IBP). مسح الموازنة المفتوحة 2023: نتائج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على رابط الموقع الإلكتروني: <https://asjp.cerist.dz/en/article/239860>
10. القانون العضوي رقم 18-15. (2018). يتعلق بقوانين المالية (المورخ في 2 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56.
11. حلول كمال، ولحلو محمد ياسين. (2025). دور الإصلاح الميزانياتي في تحسين أداء النفقات العمومية في ظل ميزانية البرامج. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، جامعة تلمسان، ص 300-287. <https://asjp.cerist.dz/en/article/264052?>
12. مهادي كريم، وأوعيل نعيمة. (2025). التجربة الجزائرية في اعتماد ميزانية البرامج والأداء. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 18، العدد 1، جامعة المسيلة. <https://asjp.cerist.dz/en/article/273064>
13. وزارة المالية. (2023). تقرير تنفيذ الموازنة النصف سنوي للعام المالي 2023. المديرية العامة للميزانية.
14. وزارة المالية الجزائرية. (2025). الملتزمة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية 2026.
15. زعيت فاتيح، وقانة حسين. (2024). تبني الميزانية على أساس البرامج والأداء في ظل القانون 18-15، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، جامعة برج بوعريريج <https://asjp.cerist.dz/en/article/246563?>

References in english:

16. Benmoussa, M., & Djebara, N. (2022). Budgetary Transparency and Public Accountability: An Empirical Study. *Journal of Public Administration*, 15(3), 88–105. South African Association
17. Bissaad (Ali), (2001), manuel de la comptabilité publiques, édition école nationale des impôts, koléa, Algérie.
18. Bissaad (Ali), (2004), droit de la comptabilité publique, édition Houma, Algérie.
19. Bouzar Lakouas, A. (2023). The role of performance and program budget in the rationalization of public expenditures: Case study Ain Defla. Ecole Nationale Supérieure de Management, Koléa. <https://dspace.ensmanagement.edu.dz/items/955b3304-b67c-42e0-9e56-8cde82c80921?>
20. Bouzekria, S., & Ikrellef, Z. (2025). Assessing the Impact of Public Expenditure Review Reports. *European Journal of Finance*.
21. De Renzio, P., Kroth, V. (2011). Transparency and participation in public financial management: What do budget laws say? International Budget Partnership, Washington, DC, United States of America.
22. International Monetary Fund. (n.d.). Section 4 – Budget execution. IMF. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/expend/guide4.htm?>
23. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2019). *Best Practices in Budget Oversight by Parliament*. OECD Publishing.
24. Ramdani, A., Bellil, B., Berriche, M. A. E. M., & Khaldi, Z. (2025). Implementing program-based budgeting to optimize performance efficiency: Application to the Algerian context. *revue des recherches en droit et sciences politiques*, Université Ibn Khaldoun de Tiaret, Volume 11, Numéro 1, Pages 879-897 <https://asjp.cerist.dz/en/article/272791>